

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون



الجلسة ٦٩٩٣

الاثنين، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	أذربيجان السيد مهديف
	الأرجنتين السيدة بير سيفال
	أستراليا السيدة كنغ
	الاتحاد الروسي السيد إيلييتشيف
	باكستان السيد مسعود خان
	توغو السيد كادانغا - باريكبي
	جمهورية كوريا السيد كيم سو ك
	رواندا السيد مانزي
	الصين السيد وانغ مين
	غواتيمالا السيد روسينثال
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيدة لو كاس
	المغرب السيد قديري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بارهام

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن جنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2013/366)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه الجلسة هي الجلسة الأولى التي يعقدها المجلس خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٣، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السفير السير مارك لايل غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على اضطراره بمهام رئيس مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٣. وأنا متأكدة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعبر عن تقديري الكبير للسفير لايل غرانت وفريقه على المهارة الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2013/366)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هيلدا جونسون، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، للاشتراك في هذه الجلسة. بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيدة جونسون، التي تنضم إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من جوبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/366، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جونسون.

السيدة جونسون (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بهذه

الفرصة الجيدة التوقيت لكي أقدم إلى أعضاء المجلس معلومات مستكملة عن المستجدات في جنوب السودان مع مرور عامين على قيام الدولة. شهد العديد منا فيض النشوة الذي استقبل به فجر استقلال جنوب السودان. تكاد مشاعر هذا اليوم تبدو الآن ذكرى تتلاشى. لقد رأينا العديد من النكسات والمشاكل، والتوترات مع قرارات السودان التي اعترض عليها الكثيرون، بما في ذلك المجلس.

ولا يزال من المهم الاعتراف بالتقدم الذي أحرز. خطأ جنوب السودان، منذ استقلاله، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، خطوات كبيرة ليصبح بلداً أكثر استقراراً وخاضعاً للمساءلة بصورة ديمقراطية، وقادراً على الاضطلاع بدور إيجابي في المنطقة الأوسع نطاقاً. لقد تحقق تقدم في مجالات رئيسية. في مجال توطيد السلام، جددت الحكومة في ٢٥ نيسان/أبريل عرضها العفو عن ستة من قادة الجماعات المسلحة وقواتهم من خلال إصدار مرسوم رئاسي. وقبل العفو من جانب جيش تحرير جنوب السودان، وما يسمى الجيش الديمقراطي لجنوب السودان وقوات دفاع جنوب السودان. وأسفرت المحادثات مع الحكومة عن تقديم الآلاف من أفراد الميليشيا لإعادة الإدماج. هذا تطور إيجابي جداً من أجل الاستقرار في البلد، وبصفة خاصة في ولايتي الوحدة وأعلي النيل.

كما تحقق تقدم في إصلاح جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان نحو جهاز شرطة يتسم بقدر أكبر من الكفاءة المهنية والفعالية. وأكملت الحكومة وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، بدعم من البعثة، تسجيل ما يزيد الآن عن ٤٧ ٠٠٠ ضابط شرطة - بما يزيد عن الرقم الوارد في تقرير الأمين العام (S/2013/366) وعلامات القياس. وسوف يتم شطب أسماء الضباط الوهميين، ووضع معايير جديدة للروح المهنية والانفتاح.

السودان وجماعة ديفيد ياو ياو المسلحة والتهديدات التي يشكلها الجانبان عن تشريد الآلاف من المدنيين. وحلت المراكز السكانية في مقاطعة بيبور، التي كان يقطنها ما بين ٣٥ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ نسمة، بما في ذلك بوما ومانيابول وبيبور، من المدنيين بدرجة كبيرة فيما لا تزال أوضاع أبناء قبيلة الموري المتبقين في المناطق الريفية التي يتعذر الوصول إليها غير معروفة إلى حد كبير. وذلك بسبب قلقا عميقا.

كما أسفرت الاشتباكات التي دارت في بوما في أيار/مايو عن أعمال نهب وأضرار كبيرة في الممتلكات، بما فيها تلك التي تخص المنظمات الإنسانية. وأفادت أنباء بأن مرتكبي هذه الأعمال ينتمون إلى الجماعتين المسلحتين وقوات الأمن الحكومية. وحدث الشيء نفسه في بلدة بيبور. ويتردد أنه تم فرض قيود على تنقل المئات من المدنيين الذين لا يزالون في بلدة بيبور وذكرت تقارير أن المضايقات التي يتعرض لها المدنيون متواصلة.

وقد كان للعنف في جنوب شرق ولاية جونقلي عواقب مأساوية أيضا بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة، حيث تعرضت قافلة عسكرية لكمين في ٩ نيسان/أبريل على بعد ١٢ كيلومترا تقريبا خارج قمروك، ما أدى إلى مقتل خمسة من حفظة السلام واثني من الموظفين المدنيين الوطنيين وخمسة مقاتلين من القطاع الخاص. ولا تزال هوية المهاجمين مجهولة. وكما قال الأمين العام في ذلك الوقت، فإن قتل حفظة السلام يمثل جريمة حرب.

وقد ترافق مع تدهور الوضع الأمني في أجزاء من جنوب السودان انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها الجماعات المسلحة والمؤسسات الأمنية الوطنية على السواء. وتسعى السلطات على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات جاهدة إلى تفعيل التزاماتها بتحسين احترام حقوق الإنسان. وحالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز وسوء المعاملة وحوادث القتل على أيدي قوات الأمن، فضلا عن عجز السلطات عن محاسبة المسؤولين عنها، هي مدعاة قلق عميق.

وفي الوقت نفسه، توفر شرطة الأمم المتحدة التدريب على جميع المستويات، بما يساهم في تحسين أداء وقدرة جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ويساعد في إصلاح جهاز الشرطة بأكمله. ويجري تحقيق نتائج ملموسة.

والمجالان الآخران اللذان يتحقق فيهما تقدم هما سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن. ونظرت الحكومة، بدعم من البعثة وشركاء الأمم المتحدة الآخرين، في أكثر من ١ ٠٠٠ حالة من حالات الاعتقال التعسفي الطويل الأمد. وجرت أيضا، بدعم من البعثة وشركائها الدوليين، مشاورات من أجل وضع مشروع لسياسة للأمن الوطني في جميع الولايات الـ ١٠، وتعد لجنة الصياغة الآن للمستوى التالي من المشاورات على الصعيد الوطني. واعتمد الإطار التشريعي لوكالات الأمن الوطني في مجلس الوزراء وسيقدم إلى البرلمان ليقره. هذا أمر حاسم الأهمية لضمان الرقابة الديمقراطية.

ويستمر تنفيذ خطة دعم بناء السلام مع تحقيق نتائج أولية لكنها مشجعة. وتشمل بعض النقاط الرئيسية الهامة وضع خريطة طريق مشتركة بشأن تقديم دعم متكامل من الأمم المتحدة لانتخابات عام ٢٠١٥، وعقد مؤتمرات سلام ناجحة في ولايات مختلفة، والدعم الحالي للمكتب الوطني للإحصاء للتخصيص للتعديد السكاني لعام ٢٠١٤، وتقديم المساعدة التقنية لعملية المصالحة الوطنية، والتقدم المحرز نحو اتفاق في إطار العهد الجديد للعمل مع الدول المهشة. كما تتحقق فوائد ملموسة للسلام في عدة مجالات بمساعدة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات التي تحققت منذ الاستقلال، يواجه التقدم في جنوب السودان معوقات في مناطق أخرى. فبرغم أن معظم أنحاء البلد لا تزال مستقرة، يهيمن الوضع الأمني في جونقلي، وخاصة في جنوب شرق الولاية، على التطورات منذ كانون الثاني/يناير. وأسفر القتال بين الجيش الشعبي لتحرير

وفرت الحماية للمدنيين الباحثين عن ملاذ في قاعدتها في بيبور وقمر وك. غير أن القيود التشغيلية واللوجستية الشديدة في موسم الأمطار تجعل الإبقاء على أكثر من خمس سرايا في جونقلي أمرا بالغ الصعوبة الآن.

وإلى جانب تصاعد أعمال العنف في جونقلي، يتواصل العنف بين القبائل في منطقة الولايات الثلاث واراب والبحيرات والوحدة. وفي مواجهة هذا العنف، بات واضحا أكثر من أي وقت مضى أن توفير الحماية المادية وحدها لن يحقق السلام والاستقرار على المدى الطويل في جنوب السودان وأنه يتعين على الحكومة وضع استراتيجيات فعالة طويلة الأجل من خلال إطار سياسي لمعالجة الأسباب الكامنة وراء العنف المستمر. وإنشاء لجنة المصالحة الوطنية يمثل مؤشرا طيبا على الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز الحوار الوطني الضروري الشامل للجميع.

وتواصل البعثة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإيجاد حلول سياسية للصراع بين القبائل ومبادرات السلام التي تهدف إلى التوصل لحلول دائمة للصراعات على الموارد الطبيعية الشحيحة. والبعثة تشجع السلطات المحلية وزعماء القبائل والشخصيات الوطنية على تعزيز جهودهم الرامية إلى تشجيع المصالحة. ومن الضروري أيضا أن تأخذ السلطات على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات والقبائل نفسها زمام المبادرة وأن تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه العمليات.

وبينما تنوء الحكومة بعبء أجواء التقشف وتنهمك في جهود لمعالجة الوضع الأمني وتواجه تحديات نتيجة الخلافات التي ظهرت في صفوف قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة، فإنها تواجه أيضا صعوبات في تنفيذ الإصلاحات السياسية وتعزيز المؤسسات العامة. والهيئات ذات الأهمية الحاسمة لنجاح الانتقال السياسي، مثل المفوضية القومية لمراجعة الدستور والمفوضية القومية للانتخابات، تحتاج إلى دعم كاف

ولتعزيز الوعي والمساءلة، ستزيد البعثة من تقاريرها العلنية حيث ستصدر تقارير عن حقوق الإنسان، من بينها تقارير مواضيعية وأخرى تتعلق بالحوادث، في حين ستطلع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المجلس مباشرة على حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان.

وفي بادرة مشجعة على تزايد اهتمام الحكومة بالمساءلة، أصدر الرئيس سلفا كير ميارديت بيانا في ١٧ أيار/مايو أدان فيه أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة في جونقلي، وكذلك الانتهاكات التي ترتكبها العناصر غير المنضبطة في قوات الأمن، وتعهد بتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وأجرى الجيش الشعبي تحقيقات في الحوادث التي شهدتها بيبور ومانيابول والتي تتعلق بانتهاكات يُقال إن أفرادا من قوات الأمن ارتكبوها بحق المدنيين. غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لفرض الانضباط والقيادة والسيطرة وبناء الثقة بين القبائل وضمان احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في صفوف قوات الأمن.

وتسعى الحكومة أيضا إلى مواصلة الحوار مع ديفيد ياو. وبينما رفضت الجماعة المسلحة عرضا بالعمو في السابق، جدد رئيس جنوب السودان دعوته إلى ديفيد ياو لقبول عرض العفو في بيان أصدره في ٢٨ حزيران/يونيه وأكد فيه مجددا التزام الحكومة بالتوصل إلى تفاهم مع الجماعة المسلحة. وفي البيان نفسه، أشار الرئيس إلى التحقيقات التي يجريها الجيش الشعبي في الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين وتعهد بتقديم الجناة إلى العدالة.

وفي استجابة للأزمة في جونقلي، زادت البعثة، من جانبها، من وجودها العسكري إلى تسع سرايا مشاة في أواخر آذار/مارس، موزعة بالتساوي بين المناطق التي تسكنها القبائل الرئيسية الثلاث في الولاية: دينكا بور والنوير والمورلي. وفي الشهور الأخيرة، سيرت البعثة مئات الدوريات، لمدد طويلة وقصيرة على السواء، للتواصل مع جميع القبائل وحمايتها،

تطبيق إجراءات جديدة لتقييم مخاطر الطيران، والتي تؤدي بالفعل إلى إبطاء استجابتها. والطائرات العمودية العسكرية الثلاث الوحيدة المتاحة لإمداد القوات في جونقلي غير كافية على الإطلاق وكان لذلك تأثير كبير على الإنذار المبكر والقدرة على الاستجابة. ولذلك، فإن ثمة حاجة ماسة إلى مضاعفات للقوة لتصحيح المشكلة. واستنادا إلى دراسة القدرات العسكرية التي أنجزت مؤخرا، تشمل الخيارات التي حددها الأمين العام في تقريره قدرة للاستطلاع الجوي والردع وقدرات إضافية للأحمال الثقيلة وقدرات نهرية. وأحث المجلس على اتخاذ إجراءات عاجلة لدعم البعثة في سد هذه الثغرات الجوهرية في الموارد والقدرات.

وتعكف البعثة أيضا على إعداد خيارات لإعادة تشكيل عنصرها العسكري وأصولها، وذلك لنشرهما على نحو أكثر فعالية لمواجهة التهديدات الناشئة ومعالجة الشواغل الأمنية واحتياجات الردع العسكري داخل البلد. وسيكون التركيز على المناطق الأقل استقرارا والتي يواجه المدنيون فيها أكبر مخاطر العنف البدني. غير أنه لكي يكون هذا الانتشار فعالا، فإن مضاعفات القوة ستكون ضرورية.

وكما ورد ذلك في تقرير الأمين المعروض على المجلس، فإنني، وباقي أفراد البعثة، سنظل ملتزمين بمساعدة الحكومة على إحراز التقدم في سعيها إلى إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية، ووضع الدستور، وتحسين حالة حقوق الإنسان، والقيام بإحصاء للسكان، وتنظيم انتخابات ديمقراطية. وستساعد تلك الأهداف جنوب السودان على مواصلة السير على الطريق الصحيح صوب تحقيق الاستقرار والرفاه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة جونسن على إحاطتها الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دينغ (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول مرة يخاطب فيها وفد بلدي مجلس الأمن خلال

للميزانية من الحكومة للمضي قدما في عملها وفقا للجدول الزمني المنصوص عليه في الدستور الانتقالي لجنوب السودان، في حين أن أعضاء مجلس الأحزاب السياسية لم يؤدوا القسم بعد.

ولا تزال العلاقات مع السودان العامل الرئيسي المحدد للتطورات في جنوب السودان. ولئن كانت زيارة الرئيس عمر البشير لجوبا في ١٢ نيسان/أبريل - في أول زيارة من نوعها منذ استقلال جنوب السودان - واعدة، فقد حدثت انتكاسة جديدة نتيجة الاتهامات المتبادلة بين الجانبين بتقديم الدعم العسكري لجماعات المتمردين في أراض كل منهما وتهديد السودان بإغلاق خط أنابيب النفط. ويؤمل أن يتسنى إحراز تقدم في ضوء الزيارة التي قام بها نائب رئيس جنوب السودان ريك مشار تيني - دورغون ووفد وزاري إلى الخرطوم مؤخرا، فضلا عن توقع وصول النائب الأول للرئيس السوداني علي عثمان طه إلى جوبا اليوم. ويتوجب على الطرفين أن يعززا، بدعم من المجتمع الدولي، جهودهما التعاونية من أجل التعايش السلمي.

لقد حققت البعثة، منذ إنشائها وعبر وجودها اللامركزي وتوسعها المستمر من خلال قواعد دعم المقاطعات، نتائج ملموسة في عدد من المجالات. غير أنها تواجه، في سياق تنفيذ ولايتها، تحديات تشغيلية هائلة، سواء فيما يتعلق بالأصول الهندسية أو التنقل. وأدت الثغرات الجوهرية في الموارد والقدرات إلى أزمة على صعيد التنقل، تؤثر بشكل خاص على عملياتنا في المناطق عالية المخاطر مثل جونقلي. ويضر ذلك ضرا بالغا بقدرة البعثة على حماية المدنيين، وهي المعيار الذي سيتم الحكم بموجبه على نجاحها في نهاية المطاف. والحماية الفعالة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الوجود في المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر.

وقدرة البعثة على نشر قواتها في المناطق غير الآمنة مقيدة بشدة نتيجة إجراءات سلامة الطيران ونقص قدرات الطيران العسكري. ومنذ إسقاط واحدة من الطائرات العمودية المدنية التابعة للبعثة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تعين عليها

عملية إحصاء السكان قبل إجراء الانتخابات. وهذه مؤشرات على أن قيادة جنوب السودان عازمة على وضع الأدوات اللازمة للتحويل الديمقراطي في الدولة الناشئة. غير أننا ندرك أن هناك فجوة بين تطلعاتنا وتوقعاتنا، وسبب ذلك هو انعدام القدرة إلى حد كبير. ونحن ممتنون للبعثة، ووكالات الأمم المتحدة، وشركائنا الإنمائيين على جهودهم لتعبئة الموارد المادية والبشرية للتصدي لهذه التحديات الملحة.

ويساور حكومة جمهورية جنوب السودان القلق على نحو حقيقي إزاء أمن مواطنيها وجميع من يعيشون في جنوب السودان، ورفاههم العام. ونحيط علما بالشواغل البالغة التي تساور الأمين العام، والأمم المتحدة عموماً، والمجتمع الدولي، إزاء أمن الأفراد، وحماية حقوق الإنسان، واحترام سيادة القانون على وجه عام. ونحن لا نكر هذه الحقائق. لكننا ندرك أيضاً أنها جزء من الإرث العسكري للحرب التي دامت طويلاً ودمرت مجتمعنا طيلة أكثر من نصف قرن. ونحن لا نتذرع بهذه الأمور، لكن ينبغي ألا تُعتبر كأها تمثل سياسة للحكومة. لقد كافحت الحركة الشعبية لتحرير السودان الظلم وهميش الجماعات العرقية. وبالتالي، فإن حكومة بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تتمكن من وضع استراتيجية ضد سلامة وحقوق السكان الذين كافحت من أجلهم. ونحن عازمون على معالجة هذه التحديات، على الرغم من أننا نقر بأن ذلك لن يكون مهمة سهلة، وبأننا سنحتاج لدعم أصدقائنا وشركائنا الدوليين بغية تعزيز قدرتنا على تحقيق هدفنا الذي نصبو إليه.

وتقدر حكومة جنوب السودان تقديراً كبيراً الدعم الذي تقدمه البعثة، لا سيما في ولايات جونقولي، البحيرات، وارب، ولاية الوحدة، ولاية أعالي النيل، وولاية غرب بحر الغزال. وتشكل أعمال العنف فيما بين الطوائف وتهريب الماشية تحدياً كبيراً للقدرة المحدودة لدولتنا الناشئة. ونؤمن بأن الحوار والمصالحة هما السبيل الوحيد لتعزيز السلام والأمن والاستقرار

رئاستكم، سيدي، أود أن أستهل كلمتي بتهنئتك على توليكم هذا الدور الهام، مؤكداً لكم كامل الدعم والتعاون من لدن وفد وحكومة بلدنا.

بينما نقرب من الذكرى السنوية الثانية لاستقلالنا، نظل ممتنين امتناناً بالغاً لما تلقيناه من دعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتصويت أبناء شعبنا بأغلبية ساحقة في استفتاء تقرير مصيرنا، ولما حظيت به دولتنا الجديدة من حفاوة وترحيب في الأمم المتحدة، وما حظيت به أمتنا الجديدة من دعم سخي، على نحو ما جسده إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وتقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2013/366).

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، من خلال الممثلة الخاصة للأمين العام في جنوب السودان، السيدة هيلدي جونسن، على ما أنجز من عمل مكثف، يجسده على نحو جيد التقرير الهام عن الحالة في جنوب السودان.

وكما يعلم المجلس، تحل يوم غد ٩ تموز/يوليه الذكرى السنوية الثانية لاستقلالنا. وقد كانت السنتان الماضيتان صعبتين للغاية على دولتنا الناشئة، لا سيما بفعل أعمال العنف فيما بين الطوائف في ولايات جونقولي، البحيرات، وارب، ولاية الوحدة، ولاية أعالي النيل، وولاية غرب بحر الغزال، وبطبيعة الحال، التوترات المتواصلة بيننا والسودان. وقد قيدت هذه الحالات بصورة كبيرة قدرتنا كحكومة على تحسين قدراتنا على تقديم الخدمات الأساسية التي تشتد الحاجة إليها، وكفالة احترام حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وتوطيد السلام بصورة عامة، والاستفادة من مكتسبات السلام.

إن تقرير الأمين العام يوجه الانتباه إلى التحديات التي تواجه حكومة جنوب السودان. وتشمل هذه التحديات مراجعة الدستور ووضع دستور جديد، والتحضيرات لانتخابات ٢٠١٥، وعمل المكتب الوطني للإحصاءات بشأن

أبيي بدون حل، مما أسفر عن معاناة مأساوية لسكان المنطقة. وقد كان اغتيال زعيم قبيلة نقوك دينكا مؤخرا دليلا على تلك الحالة المأساوية. لكننا ما زلنا متفائلين بإمكانية تحقيق نتائج إيجابية صوب الهدف المتمثل في بناء دولتين لهما مقومات البقاء وتنعمان بالرفاهية والسلام، وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام وتعاون، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها مؤخرا حكومتا جنوب السودان والسودان، على الترتيب، لا سيما ما تجسد منها في المشاورات بين نائبي الرئيس لديهما. ونتطلع إلى المجتمع الدولي وإلى هذا المجلس لمواصلة تقديم ما يلزم من دعم إلى الطرفين لتنفيذ اتفاقهما بحسن نية.

وفي الختام، أود أن أعرب مجددا عن تقديرنا للمجلس لاهتمامه المستمر بالتحديات التي تواجه جنوب السودان، ولما يقدمه من دعم ثابت من خلال البعثة لمواجهة تلك التحديات. ونؤكد للمجلس استعداد حكومتنا للعمل مع جميع شركائنا الدوليين صوب تعزيز السلام في بلدنا وفي المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد أي اسم آخر على قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/١٠.

في بلدنا. وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا بد منها، لكن يجب علينا مواصلة بناء ثقافة السلام والتفاهم المتبادل والتعاون. وينبغي أن نبني قدرة أبناء شعبنا على وضع السلاح وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والرفاه للجميع. ولا يزال جنوب السودان يعرب عن تعازيه الخاصة لموظفي البعثة والعاملين الآخرين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم في جنوب السودان في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ١٢ آذار/مارس و ٩ نيسان/أبريل، على الترتيب. ونعرب عن أسفنا لاستطالة التحقيقات في هذه الحوادث، لكن ينبغي ألا يكون هناك أدنى شك في أن حكومة جنوب السودان تريد تحديد المسؤولية بصورة شفافة وعلى نحو يكفل المساءلة. ويسرني أن أفيد بأن هذه الحوادث ستنتظر فيها حكومتنا هذا الأسبوع لتحديد الاستجابة المناسبة. ومن المؤكد أننا لا ننوي إحباط شركائنا وأصدقائنا في المجتمع الدولي، الذين يقدمون لنا ما نحتاجه من دعم لكفالة بناء السلام وتوطيده في دولتنا الناشئة. وهكذا، فإننا ندعو إلى التحلي بسعة الصدر وإبداء التفهم إزاء هذا التأخير، الذي لا ينم عن انعدام الإرادة لدينا للتعاون، وإنما يعود إلى القيود المفروضة على قدراتنا.

وإذ يدخل جنوب السودان عامه الثاني للاستقلال في ظل ظروف سياسية واقتصادية صعبة للغاية، ما زالت مسألة